الدور البريطاني في امارات الساحل العماني 1892-1939م

أ.م.د. احمد يونس زويد الجشعمي م. ايهاب حسين علي العجيلي

The British Role in the Emaraties of the Omanic Coast Between 1892-1939

Asst. Prof. Dr. Ahmad Yonis Zowaid Lect. Eahab Hussian Ali
eh.ab26@yahoo.com

Abstract

The location of the emaraties of the Omanic coast along the Arabic Gulf has great importance especially in military which was very important for Britain which had very strong armada. The other side is the commerce which played important role in the economy the big countries especially trade which financed their wars. The importance of the these emaraties comes from receiving most of the commodities that pass through the Arabic Gulf. Also the policy of the rulers of these emaraties at that time took part in cutting the taxes on these commodities that passed their ports especially Dubai which encouraged the merchants to use these ports to transport their goods and made use of the policy of their rulers as they declared it a free market.

المقـدمة

كان لموقع امارات الساحل العماني المتميز على الخليج العربي أهمية كبيرة في جوانب متعددة منها الجانب العسكري الذي يعتبر من الجوانب المهمة بالنسبة للدول الكبرى لاسيما وان بريطانية كانت تتمتع بأسطول بحري قوي يجوب البحار والمحيطات من اجل توسيع السيطرة على المناطق الاستراتيجية اينما كانت لانها كانت تمثل مصدر من مصادر القوة التي تتلاعب بالمطقة ككل، والجانب الاخر هو الجانب التجاري الذي يلعب دور اساسي في اقتصاديات الدول الكبرى لاسيما وانها كانت تمون حروبها واساطيلها، اضف الى ذلك ان امارات الساحل تحتل اهمية تجارية في استقبالها الكثير من التجارة المارة عبر الخليج الى امارات الساحل العماني، فضلا عن السياسة التجارية المتميزة التي انتهجها شيوخ الامارات في تلك الفترة ولاسيما تخفيض نسبة الضرائب الكمركية على البضائع المارة عبر موانئها ومنها ميناء دبي، مما شجع التجار على نقل بضائعهم عبر الميناء المذكور والاستفادة من سياسة حكامها التي اعلنت انها سوق حر. وكان لتواجد البريطاني في امارات الساحل العماني مردودات ايجابية منها:

1- لولا الوجود البريطاني في امارات الساحل لكانت اصبحت محط صراعات لجميع الدول المتضاربة لاسيما بعد الحرب العالمية الاولى.
2- ان بريطانية قدمت الكثير من المساعدات لإمارات الساحل لاسيما ايام الازمة العالمية خاصة في ايام التي سميت بأيام البطاقة.
3- عملت البريطانية على دعم التجارة في امارات الساحل من خلال السياسة المتبعة في ميناء دبي سواء كانت في تقديم العون او دعم الخطط التجارية التي سمحت بها.
4- ان بريطانية على الرغم من تقديم مصالحا اولاً لكن حركة بناء المطارات في تلك الامارات كان له الكثير من الايجابيات التي صبت في مصلحة امارات الساحل.
5- كان لها دور كبير في قضية الحدود سواء كانت بين الامارات نفسها او مع جيرانها وإظهارها بشكلها النهائي وحسب حدود رسمت بغض النظر كانت حدود نفطية او غيرها.

بدايات التغلغل الاستعماري في الخليج العربي

أول وجود استعماري في الخليج العربي كان للبرتغال الذين سبقوا باقي الاوربيين في الوصول الى المياه الشرقية، وكان ذلك في أوائل القرن السادس عشر معتمدين على أساطيلهم العسكرية القوية وأخذوا يحتلون اغلب موانئ الخليج

العربي المهمة، لكن سرعان ما تغيرت معادلة القوة العسكرية[1]، واصبح هناك تنافساً عنيفاً في القرنين السابع عشر والثامن عشر بين البرتغاليين ومن تبعهم في ذلك الهولنديون خلال حقبة تمتد من النصف الثاني من القرن السابع ومطلع القرن الثامن عشر تاركين الانكليز خلفهم[2]. وتمكن الانكليز من تحقيق مكاسب مهمة في تلك المدة وصولاً الى القرن التاسع عشر اذ تطور النشاط البريطاني ولم يعد مقتصراً على النشاط التجاري، أنما أخذ طابعاً سياسياً واستعمارياً، فعمل على احتكار التجارة والسيطرة على طرقها، والتدخل في السياسات المحلية من جهة اخرى[3]. وهذا النهج الاستعماري بدا واضحاً في تعاملهم السياسي والاقتصادي مع امارات الساحل العماني منذ بداية القرن الثامن عشر وحتى الحرب العالمية الثانية. فقد مارست بريطانيا عن طريق المعتمدين السياسيين في مشيخات الساحل العماني ادارة شؤون المشيخات الداخلية وعلاقتها الخارجية على حد سواء[4] اذ بدأت العلاقات البريطانية مع امارات الساحل بمعاهدة السلام العامة في 8 كانون الثاني يناير عام 1820 فقد وقع جميع الاطراف في ساحل عمان على هذه المعاهدة وقد سميت هذه السواحل من قبل بريطانيا (بالساحل المتصالح)، وكانت قبل ذلك تسمى معاهدة ساحل القراصنة وهذا ما اطلقه البريطانيون انفسهم عليها وقد اشرنا الى ذلك في مواضيع سابقة، وكانت هذه المعاهدة من المعاهدات البحرية، فقد نصت هذه المعاهدة على منع التجارة الممنوعة التي حاربها الاسطول البريطاني ما عدا سفن الغوص على اللؤلؤ والسمك ثم جاءت معاهدة الهدنه البحرية الاولى في عام 1835 فقد ابرمها البريطانيون لتنظم حركة الملاحة العربية وتقييدها[5]. بما يتلاءم واهدافهم الاستعمارية فقط لا لغرض اخر، ثم تبع ذلك اصدر المقيم البريطاني تعميماً الى شيوخ المنطقة في عام 1836 وبموجب هذا التعميم يتعهد لشيوخ المنطقة بخط مانع لا تتعداه سفنهم الحربية[6].

وعقدت الحكومة البريطانية اتفاقية اخرى لمنع تجارة الرقيق عام 1837 وحسب ما يتفق مع سياستها داخل هذه المنطقة، ثم بعد ذلك عقدت المعاهدة البحرية الثانية في حزيران عام 1843، ففي 21 مايس 1853 وجهت حكومة بومباي البريطانية تعليماتها الى ارنولد برويس كمبل (Cemball)[7] مساعد المقيم البريطاني في الخليج العربي لزيارة الساحل العماني الشمالي والاتصال بشيوخ المنطقة العرب لتوقيع اتفاقية دائمة مع بريطانيا، وكان كامبل من جانبه يفضل عقد اتفاقية دائمة بدلاً من اتفاقية محدودة المدة وكان يشاطره الرأي في ذلك رجال السلطة في بومباي في حين كان شيوخ المنطقة يفضلون قبول مقترحات المقيم من جهة، أو أعطاء قرارهم عند زيارة المقيم للساحل من جهة ثانية [8]. وبعد وصول كمبل في مايس 1853 الى الشارقة، قام بمفاوضة شيوخ الساحل العماني لعقد اتفاقية بحرية دائمة، فوجد ان الشيوخ دون استثناء راغبون في ابرام اتفاقية بحرية دائمة، وما بين الرابع والعشرين الى التاسع والعشرين من مايس عام 1853 وقع شيوخ الساحل معاهدة السلم البحرية الدائمة[9]. تضمنت هذه المعاهدة ثلاثة مواد جاء فيها أنْ يتعهد الموقعون على أيقاف العمليات الحربية في البحر وأنْ تقوم هدنه دائمة في البحر، وفي الثانية ان لا تنتهك في البحر ممتلكات الرعايا البريطانيون، اما في الثالثة أنْ يبلغ المقيم البريطاني بأي انتهاك يحصل وان يقوم المقيم بتطبيق شروط المعاهدة [10].

(1) مصطفى عبد القادر النجار ومحمد وصفي، جزيرة خارج من جزر الخليج العربي، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، 1983، ص15.
(2) عبد الامير محمد امين، القوى البحرية على الخليج العربي في القرن الثامن عشر، بغداد 1966، ص ص37-39.
(3) زهير قاسم محمد السامرائي، الموقف العربي والاقليمي من قرار الانسحاب البريطاني من الخليج العربي 1968 – 1971، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة تكريت، 2005، ص19.
(4) صباح نور الدين رشيد، الخليج العربي خلال الحرب العالمية الاولى 1914 – 1918، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية التربية، جامعة البصرة، 1990، ص103.
(5) عبد العزيز عبد الغني ابراهيم، بريطانيا ومشيخات الساحل العماني، دراسة في العلاقات التعهدية، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، 1978، ص295.
(6) خالد بن محمد مبارك القاسمي، التطور التاريخي لقيام دولة الامارات العربية المتحدة، ط1، الدار العربية للموسوعات، 2009، ص46.
(7) تشارلز أرنولد كمبال (بالانابة 1852 - 1856) هو الذي خلف الكابتن هينل في منصب المقيم السياسي البريطاني في بوشهر ليقف على مدى رغبة شيوخ الساحل المهادن في تجديد المعاهدة بعد انتهائها في 31 ايار عام 1853 على أسس دائمة أو لمدة محدودة، فأرسل إلى شيوخ في أواخر عام 1852 يطلب منهم تحديد موافقتهم ازاء ذلك الموضوع ؛للمزيد ينظر جمال زكريا، المصدر السابق، ص132.
(8) المصدر نفسه، ص133.
(3) Saldnha ،précis of tarkish Arabia of fairs ،1807 – 1905 ،Calcutta ،1960 ،pp 244-245.
(10) احمد حسين طه السامرائي، الموقف العربي والدولي من امتلاك ايران للجزر العربية الثلاث 1971، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية التربية، جامعة تكريت، 2004، ص27.

ودل ذلك بأن بريطانيا تدَّير امر امارات الساحل وبشكل ظاهر وكانت هي الرائدة في كل شيء ويظهر ذلك اكثر وضوحاً في الاتفاقيات السياسية اللاحقة التي اصبحت بمثابة تحول خطير من الناحية السياسية، اذ ارتبطت العلاقات بين الحكومة البريطانية والامارات بالإدارة البريطانية بما يخص الشؤون الخارجية مما جعل هذه العلاقات تدور في فلكها، اذ اصبحت علاقاتها مع امارات الساحل علاقة خاصة على اسس اقوى واوطد لصالح بريطانيا، ثم ابرمت فيما بعد اتفاقيات اخرى عام 1862 و1864 وهي تتعلق بخطوط التلغراف وجاء فيها تسهيل لرعاياهم وإتباعهم بأرسال برقيات بالأسعار المحددة للرعايا البريطانيين[1].عقدت بريطانيا اتفاقية جديدة عام 1892 سميت بالاتفاقية النهائية او اتفاقية المنع او التحريم ومن هنا كانت البداية الاكثر سيطرة لبريطانيا على امارات الساحل العماني حيث باشرت الحكومة البريطانية بتمثيل امارات الساحل دولياً في الشؤون الخارجية [2]. وبهذا تكون امارات الساحل قد علقت سيادتها الخارجية بالحماية البريطانية [3]، واصبحت بريطانيا المخولة برسم سياسة هذه الامارات، ومنحت المشايخ الاستقلال في شؤونهم الداخلية الا انها عزلت الامارات عن العالم الخارجي وذلك باحتكار السياسة الخارجية الخاصة والحاقها بوزارة الخارجية بدلاً من وزارة المستعمرات[4]، وجاء في نص المعاهدة بأن تتعهد شيوخ الامارات بأن يعملوا على أمور عدة منها:

- عدم الدخول في اي علاقة دولية اخرى باستثناء الحكومة البريطانية.
- لن يسمح الشيوخ لوكيل اي حكومة اخرى بالإقامة على أرضهم دون موافقة الحكومة البريطانية.
- ان لا يمنحوا أيّ جزء من أراضيهم سواء عن طريق البيع أم عن طريق الايجار او الرهن او التنازل او غير ذلك لاملاك اي دولة باستثناء بريطانيا [5]

ومن خلال هذه الاتفاقية ضمنت بريطانيا سيطرتها المطلقة على مقدرات ساحل عمان لمدة تزيد على ثلاثة ارباع القرن، ومنعت أيّ تهديد لحدود الامبراطورية الهندية وخطوط مواصلاتها مع اوربا، وبذلك وتحولت امارات الساحل الى محميات بريطانية[6] ولكن هذه المصالح بدأت تزداد عبر مدد وظروف سياسية منحت امارات الساحل أهمية أكبر مما كانت عليه وأظهرت بريطانيا تمسكاً اقوى من سابق، فأن ظهور بوادر الحرب العالمية الاولى وما حصل من تغيرات جذرية في موازين القوى الدولية. انفردت بريطانيا بنفوذها في منطقة الخليج العربي، وبرز هنا بعدان جديدان في هذه المرحلة اولهما: اهمية الخليج العربي بالنسبة للطرق الجوية الى الهند، وثانيهما: هو الامكانات النفطية المحتمل وجودها في هذه المنطقة اذ انتشرت المعلومات عنها وتزايد الاهتمام بها ومن هنا جاء القرن العشرون ومعه مصالح بريطانية أكبر وأعمق في المنطقة، لذا ظهرت اتفاقيات جديدة اهمها اتفاقيات عام 1922، ذلك لأنها منعت شيوخ الامارات من منح اي امتياز للبحث أو التنقيب عن المعادن الا للحكومة او الشركات البريطانية. وعلى الرغم من منافسة الشركات الامريكية الا ان هذه المنافسة زادت من عزيمة البريطانيين في جعل هذه المنطقة منطقة نفوذ لهم [7]، وفي عام 1932عقدت اتفاقيه جديدة هي الاتفاقية الجوية مع شيخ الشارقة سلطان بن صقر تم بموجبها منح بريطانيا تسهيلات انشاء مطار في امارته لتأمين طريق مهم الى مستعمراتها في الهند، ثم بعد ذلك اختيرت دبي ايضاً لبناء مطار، ثم بعد ذلك تم التوقيع مع شيخ ابو ظبي شخبوط بن سلطان عام 1935 للسماح بإقامة مستودع للبنزين في المنطقة، وبهذا الشكل فرضت الهيمنة السياسية

(1) سيد نوفل، المصدر السابق، ص414.
(2) خالد بن محمد مبارك القاسمي، المصدر السابق، ص48 ؛ روزماري سعيد زحلان، النزاع حول الجزر العربية في الخليج العربي 1928 – 1971، دراسة العلاقات العربية الايرانية ودور بريطانيا فيها، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد 6 لسنة 1967، نيسان، الكويت، ص119.
(3) صلاح العقاد، صلاح العقاد، التيارات السياسة في الخليج العربي من بداية العصورالحديثة حتى ازمة 1990-1991، ط1، مكتبة الانكلو مصرية، 1993، ص95 ؛ فالح حنظل، المفصل في تاريخ الامارات العربية، ج2، ابو ظبي، 1983، ص759.
(4) فالح حنظل، المصدر السابق، ص95.
(1)Anita L.P.Bardett، Records of Dutai، 1761 – 1960، voi 2، 1932 – 1905، p. 179.
(2) G.W.Bentlg، tle development of air rote in the persiar calg، treas، 1933، vol.xx، pp.177-178.
(7) ابتسام عبد الامير حسون، ابتسام عبد الامير حسون، دولة الامارات العربية المتحدة، دراسة في الاحوال السياسية والاجتماعية والاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1983، ص21.

والاقتصادية لبريطانيا على امارات الساحل العماني واصبح المقيم البريطاني والمستشارون البريطانيون هم اصحاب المشورة والرأي في شؤون المنطقة جميعاً [1].

جاءت بداية الحرب العالمية الثانية سنة 1939 وهي تحمل في طياتها اموراً شتى تجاه امارات الساحل فما ان لاحت بوادر الحرب حتى اكتسب الخليج العربي ككل اهمية خاصة لدى الاطراف المتحاربة وإمارات الساحل بشكل خاص، لذا شدت بريطانيا قبضتها عليها فأنشأت قواعد عسكرية عدة فيها عند نشوب الحرب وهي مطارات للقواعد الجوية الملكية[2]، كذلك عملت بريطانيا على كسب تأييد حكام الامارات لها بشتى الوسائل فزار المقيم السياسي كل الامارات والتقى بشيوخها، وأرسلت الحكومة البريطانية رسائل تذكرهم فيها بالاتفاقية المانعة لعام 1892، واستمرت هذه الظروف القاسية لعدة اعوام على امارات الساحل جراء الحرب[3] لذلك قامت بريطانيا باستيراد كميات ضخمة من القمح والسلع الاساسية لتوزيعها على سكان المنطقة بأسلوب الحصص أو البطاقة، حتى ان هذه الايام عرفت بأيام البطاقة، ولم تنته هذه الازمة، وتطور نفوذ بريطانيا بشكل نوعي منذ ذلك الحين اذ تمكنت من احكام قبضتها على شيوخ المنطقة اكثر مما كانت عليه، وهذا ما دلت عليه الحرب فعلى الرغم من دخول امارات الساحل بمراحل عصيبة وحالة تدهور في جميع الصُعْدة ونقص في الغذاء لكنها بقيت مسانده لبريطانيا سواء أكان ذلك برضى شيوخ امارات الساحل أم بدونه فهم، ان بريطانيا قامت بتذكير شيوخ الساحل بمعاهدة 1892 المعاهدة التي اطلق عليها اكثر من اسم لأنها شملت الكثير من الامور خوفاً من قيام شيوخ امارات الساحل بنقض وعودهم والتهرب من تنفيذها، فضلاً عن المعاهدات السالفة الذكر والتي كانت تظهر السيطرة الفعلية لبريطانيا على هذه الامارات وهذه اهم مميزات تلك المعاهدات المعقودة بين الطرفين [4].

اهم المميزات لتلك المعاهدات:

1- انها كانت بداية السيطرة الفعلية على الامارات كما فنجم عنها ايجاد وكيل وطني في المنطقة يعمل لصالح بريطانيا فضلاً عن انه لم يكن من ابناء الامارات انما كان من رعايا الحكومة البريطانية واتباعها.

2- ان الاتفاقيات يكتنفها الغموض الشديد مما يجعل تفسيرها حسب ما تراه الحكومة البريطانية، ويرجع تفسيرها حسب النص الانجليزي وليس النص العربي، وهذا يذكرنا بالمعاهدات التي كان يعقدها الامريكان في القرن السادس عشر مع الهنود، حيث استغل الامريكان الهنود الحمر لأنهم لا يفهمون تلك المعاهدات التي استعملها الامريكان فيما بعد عليهم.

3- عمل البريطانيون في هذه المعاهدات وغيرها مما عقد من معاهدات بعدها على وضع حدٍ لتجارة الرقيق والسلاح التي كانت تمثل الدخل الرئيس إلى جانب الايدي العاملة في الغوص عن اللؤلؤ وغيرها من المجالات الاقتصادية، وعلى الرغم من أنَّ هذه التجارة ليس فيها ضرر على البريطانيين الا انها ارادت ان تتحكم في امرها [5].

نستنتج مما سبق ذكره بروز اهمية امارات الساحل العماني من خلال موقعها على الخليج العربي للاعتبارات الآتية[6]:

1- شكل ذلك اهمية استراتيجية في الحرب والسلم على مر العصور قديماً وحديثاً وذلك لكونها جزء من الخليج العربي.

2- لأنها تشرف على المسطحات المائية بجبهتين ساحليتين او سيطرتها على الساحل لمسافة 644 كم من الشاطئ الغربي للخليج العربي و90 كم من ساحل عمان كما تم ذكره سلفاً.

(1) المصدر نفسه، ص23.
(2) خالد محمد مبارك القاسمي، الخليج العربي في عالم متغير رؤية تاريخية سياسية، ج1، المكتب الجامعي، الاسكندرية، 2000، ص127.
(3) محمد فارس الفارس، محمد فارس الفارس، الاوضاع الاقتصادية في امارات الساحل (دولة الامارات العربية المتحدة حالياً) 1865 – 1965، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، 2000، ص ص 98-101.
(4) فؤاد سعيد، سياسة بريطانيا في الخليج العربي خلال النصف الاول من القرن التاسع عشر، مطبعة ذات السلاسل، الكويت، (د. ت)، ص17.
(5) خالد محمد مبارك القاسمي، المصدر السابق، ص44.
(6) احمد علي السخني، الشيخ زايد فلسفة الحكم وانبعاث امة، ط1، الاردن، 1998، ص ص15-16.

3- تتمتع بالتوازن الاقليمي اذ ما قورن طول ساحل الامارات بمساحتها الكلية نجد ان كل كيلو متر طولي يقابله نحو 100كم^2 من اليابسة وبذلك يتحقق التوازن الاقليمي بين طول الساحل والمساحة الكلية للأمارات مما ييسر لها حماية اجزائها بسهولة اكبر في حساباتها المستقبلية.

4- يعد موقع امارات الساحل ذا حساسية عالية لاسيما الاشراف على الخليج العربي وخليج عمان بمسافة واسعة تتمثل باحتواء الساحل الغربي لمضيق هرمز داخل اراضيها عدا رأس مسندم الذي يتبع سلطنة عمان غير انه مفصول عن جسم السلطنة[1].

المشكلات الحدودية بين امارات الساحل والدول المجاورة والدور البريطاني

مشكلات الحدود بين امارات الساحل والسعودية:

ترجع جذور المشكلة الحدودية بين الامارات لاسيما أمارة ابو ظبي والسعودية الى عام 1933 عندما منح الملك عبد العزيز ال سعود امتيازاً للبحث عن النفط في الشركة (سوكال)[2] في المنطقة الشرقية او منطقة الاحساء ومن الجدير بالذكر أن المنطقة الشرقية لم يتم تخطيطها او ترسيم حدودها قبل هذا التاريخ، وكانت فواصل طبيعية توضح الحدود بينها وبين جيرانها، فاضطرت الشركات الامريكية عند بدء تنقيبها عن النفط ان تستفسر عن حدود تلك المنطقة من الحكومة التركية باعتبارها صاحبة السيادة عليها سابقاً، وكذلك من الحكومة البريطانية باعتبارها صاحبة النفوذ في الجزء الشرقي من شبه الجزيرة[3].

وفي عام 1934 ردت الحكومة البريطانية على الاستفسار الامريكي بان حدود ابن سعود هي طبقاً لما جاء في اتفاقية عام 1913 ومن بنودها ان تحديد حدود في الخليج العربي وتنظيم الملاحة والسماح لبريطانيا بعمليات قياس الاعماق وايقاد المنارات والارشاد البحري ايضاً [4].

واتفاقية عام 1914 بين الدولة العثمانية والحكومة البريطانية والتي نصت بنودها على اعادة أدخال القوات العثمانية الى الاحساء على ان يدفع ابن سعود عوائد مالية سنوية الى العثمانيين واستبعاد جميع التجار والوكلاء الاجانب وعدم اعطاء اي امتياز لأي دولة اجنبية سوى العثمانيين [5]، حيث كانت المفاوضات قد استهدفت نقل السيادة في منطقة الاحساء الى ابن سعود، وبينت بريطانيا ان الخط الازرق[6] الموضح في الاتفاقية هو الخط الفاصل بين حدود ابن سعود والنفوذ البريطاني في المنطقة الجنوبية الشرقية من الجزيرة العربية، واعتمد جواب الحكومة البريطانية على تقرير سبق وأن

(1) كمال عزيز فرمان، السعودية وامن الخليج العربي في ظل الوضع الدولي الجديد 1990 -2000، اطروحة دكتوراه غير منشورة، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، 2004، ص50.

(2) سوكال:في عام 1933 وقعت المملكة العربية السعودية اتفاقية مع شركة ستاندرد اويل اوف كاليفورنيا (سوكال سابقاً وشيفرون حالياً) حصلت فيها الشركة على امتياز للتنقيب عن البترول في الساحل الشرقي للمملكة وكانت مدة الاتفاقية ستين عاما، وفي عام 1936 باعت شركة سوكال نصف حصتها من الامتياز الى شركة تكساس (تكساكو حالياً)، وكانت سوكال تعمل من خلال شركة تابعه لها هي شركة كليفورنيان اربيان ستاندرد اويل كمباني (كاسوك)، وفي عام 1939 عقدت اتفاقية اخرى اضافت الى الاتفاقية الاصلية ستة اعوام، وفي عام 1944 اعيدت تسمية شركة كليفورنيان ارابيان ستاندرد اويل كمباني الى اسم شركت الزيت العربية الامريكية، ارامكو ؛ للمزيد ينظر: محمد حسين العيد روس، جمهورية ايران الاسلامية والجزر العربية 1997-2000، ج 5، دارالعيد روس للكتاب الحديث، الأمارات 2002، ص ص188-189.

(3) محمد حسن العيد روس، المصدر السابق، ص189.

(4) في عام 1913 عندما تمكن ابن سعود من احتلال اقليم الاحساء وانتزاعه من الدولة العثمانية، وبذلك باتت ممتلكاته تطل مباشرة على الخليج العربي ولم يعرف بإمكان الانكليز التغاضي عن هذا الوضع الجديد لذا سارع برسي كوكس المقيم السياسي البريطاني الاتصال بحكام ومشيخات (الساحل المتصالح) وقطر وطمأنهم على حرص الحكومة البريطانية على السلام في المنطقة والابقاء على الاوضاع فيها كما قام بالاتصال بابن سعود وابلغه بحرص بريطانيا على سلامة المشيخات التي اعترفت بها بريطانيا امارة مستقلة تحت حكم الشيخ جاسم ال ثاني ؛للمزيد ينظر: فاطمة الصايغ، الامارات العربية من القبلية الى الدولة، مركز الخليج للكتب، دبي، 1997، ص262.

(5) تقدم السفيران البريطاني والالماني بمسودة اتفاقية عام 1914 الى الحكومة العثمانية للحصول على استغلال النفط في الموصل وبغداد بالشركة الجديدة باسم شركة النفط التركية وصدر الامتياز المطلوب ؛للمزيد ينظر: محمد عدنان، صراع القوى في المحيط الهندي والخليج العربي جذوره التاريخية وابعاده، دار دمشق للنشر، 1983، ص281.

(6) الخط الأزرق: قد تأسس لتعريف الحدود البرية للسيادة العثمانية. هذا الخط يفصل سنجق نجد العثماني عن قطر. الخط الأزرق بدأ على بعد أميال قليلة من جنوب زقونية (والتي كانت ضمن السنجق)، مباشرة نحو الجنوب وصولاً إلى الربع الخالي (المادة 11). لم تشر المعاهدة إلى أن زقونية يجب أن =تكون جزءاً من سنجق نجد مقابل دفع 1.000 ليرة إلى شيخ البحرين عن طريق الحكومة البريطانية؛ للمزيد ينظر احمد قاسم البوريني، الامارات السبع على الساحل الاخضر، دار الحكمة، (د.م)، (د، ت)، ص 85.

قدمته حكومة الهند حول الدعاوي السعودية في شرقي شبه الجزيرة وبالذات في البريمي[1]، وتوصل التقرير الى نتائج عدة اهمها ان ال سعود ليس لهم الحق في البريمي وانما اعتمدوا في دعواهم على جهة واحدة وهي جمع الزكاة من الاهالي، وان ما دام ابن سعود قد قبل ان يخلف العثمانيين في المنطقة فان عليه طبقاً للقانون الدولي ان يقبل بكل التزاماتهم الدولية بما فيها الحدود[2].

وعلى اثر ذلك دارت مفاوضات عدة بين الملك عبد العزيز الذي كان رافضاً قبول الاتفاقيات البريطانية – العثمانية وبين البريطانيين الذين كانوا يصرون على موضوع الخط الازرق والتمسك فيه كحد فاصل ما بين السعودية والإمارات، لانهم كانوا يخشون من احتمالات تغلغل الملك عبد العزيز في الامارات التي كانت تحت الحماية البريطانية انذاك وتقضي الاتفاقيات بحمايتها من اي اعتداء خارجي لذلك ورغبة من بريطانيا في ايجاد حل سلمي لمشكلات الحدود، اجتمع المقيم السياسي في الخليج السير (فاول) مع الوكيل السياسي في الكويت واتفقا على تسوية الحدود على اساس عشائري وقبلي، ثم بدأت الحكومة البريطانية في دراسة اوضاع القبائل الساكنة الى الشرق من الخط الازرق وطلبوا مساعدة الوكيل الوطني في الشارقة في ذلك الامر، فقام الاخير بأرسال بعثة الى البريمي لدراسة اوضاع القبائل هناك ومعرفة ولائها [3].

وبعد الانتهاء من الدراسة وفي عام 1928 تقدم الشيخ شخبوط بن سلطان حاكم ابو ظبي بمطالب عرفت باسم (مطالب الشيخ شخبوط)، وقد بينت تلك المطالب الحدود التي كان الشيخ يطالب بها وهي تشمل مناطق (سبخة مطي، وبر القرين، مع شريط ساحلي يصل الى الدوحة تاركا منطقتي ستاك وانباك للسعودية، وكانت مطالب الشيخ تقوم على اساس ولاء القبائل التي تسكن تلك المناطق له واستخدامها للإبار في تلك المناطق، وفي اثناء المفاوضات ساندت بريطانيا وامارة ابو ظبي واعترفت لها بمنطقة (خور العديد)، والتي كانت منذ القدم تخضع لحكام ابو ظبي ومنطقة (الهفوف) التي تربط ابو ظبي وقطر[4]. ولم تسفر المفاوضات بين الجانبين البريطاني والسعودي عن نتيجة ثابتة، لذا بدأت المشكلة تتأزم حينما بدأت شركة النفط الامريكية بالتنقيب عن النفط في اراضي ابو ظبي، فأرسلت الحكومة البريطانية الى الحكومة السعودية تذكرها بحدودها وعندها ارسل الملك عبد العزيز ابنه فيصل الى بريطانيا في شهر شباط عام 1938 للتفاوض حول ترسيم الحدود، الا ان تلك الرحلة لم تسفر عن نتيجة، اذ نشبت الحرب العالمية الثانية في شهر ايلول 1939 وتوقفت المباحثات تماماً لحين الانتهاء من الحرب[5].

في بداية الحرب العالمية الثانية عام 1939 توقفت كافة اعمال التنقيبات النفطية بمناطق الخليج العربي عدا السعودية، وذلك نتيجة لانشغال الحكومة البريطانية في الحرب وبعدها عاودت الشركات النفطية اعمالها وعادت مشكلات الحدود بين السعودية وابو ظبي من جديد تظهر على السطح، عندما باشرت الشركة العربية الامريكية المعروفة باسم (ارامكو) التنقيب في منطقة (سبخة مطي) وقد رافق عمال الشركة جنود سعوديون، وعلى اثر ذلك قام الشيخ شخبوط بإبلاغ الضابط السياسي البريطاني بانتهاكات الشركة الامريكية لأراضيه، وقد قامت بريطانيا بتقديم احتجاج خطي للشركة الامريكية تطالبها بالانسحاب فورا، وعلى الرغم من انسحاب الشركة الا ان مشكلة السيادة على تلك المنطقة لم تحل، وبعد ذلك دعت السعودية على لسان وزير خارجيتها فيصل بن عبد العزيز الى حل الموضوع في عدة مؤتمرات ولم يتوصل الى حل وبعده تدخل المقيم السياسي البريطاني (روبرت هاي) ووزير الخارجية السعودي فيصل وشيخ ابو ظبي وشيخ قطر

(1) البريمي: تقع غرب سلسلة جبال عُمان وتشمل عشر قرى، حيث يطلق اسمها على الواحة كلها، لان البريمي اكبر هذه القرى. تبلغ مساحتها التي هي موضع خلاف (73554) كم2، وتقع جنوب الخليج العربي بين شبه جزيرة قطر غرباً وشبه جزيرة رؤوس الجبال شرقاً. ويشمل البحر الواقع بين قطر ورؤوس الجبال جزءاً كبيراً من مغاصات اللؤلؤ الكبيرة وعدداً ضخماً من الجزر الصغيرة وفي بعض الاماكن القريبة من الساحل بين قطر وسبخة مطي؛ للمزيد ينظر: احمد قاسم البوريني، المصدر نفسه، ص85.
(2) محمد حسن العيد روس، المصدر السابق، ص189.
(3) فاطمة الصايغ، المصدر السابق، ص268.
(4) كمال عزيز فرمان، المصدر السابق، ص76.
(5) المصدر نفسه، ص269.

وطالب الشيخ شخبوط باحترام حدود امارته واوضح حدوده مع السعودية وقطر، ولكن لم يتوصلوا الى نتيجة حاسمة وترك النقاش في هذا الموضوع وأجل الى موعد اخر[1].

2- النزاع الاماراتي – القطري:

قطر شبه جزيرة تحيطها المياه من ثلاث جهات، وهي تقع في منتصف الخليج العربي، ويعد تاريخها جزءاً مرتبطاً بتاريخ شبه الجزيرة العربية، وبالأحداث التي دارت فيها، ويقع بالقرب من الحافة الجنوبية لشبه جزيرة قطر (خور العديد) الذي كان سابقاً الفاصل الجغرافي بينها وبين ابو ظبي، بينما تعد (دوحة سلوى) الحد الفاصل بين قطر واقليم الاحساء في المملكة العربية السعودية [2]. ان الاحداث خلال القرن التاسع عشر ابقت قطر مرتبطة بالإحداث في البحرين والإحساء والأمارات، حتى قامت الكثير من القبائل بالهجرة الى قطر من الاحساء منها المرور والعجمان ومن منطقة الامارات المناصير والنعيم والقبيسات، وتعد قضية هجرة القبيسات الهاجس الذي عكر العلاقات الاماراتية – القطرية طوال القرن التاسع عشر وترجع بداية المشكلة الى عام 1818 عندما تم عزل الشيخ محمد بن شخبوط من قبل اخيه الشيخ طحنون عن مشيخة ابو ظبي، فانتقل الشيخ محمد ليقيم في الدوحة، التي اراد منها ان يباشر نشاطاً لاستعادة امارته غير انه فشل في ذلك، وفي عام 1836 هاجرت الى قطر على دفعات قبيلة القبيسات وهم فرع من فروع بني ياس وسكنت منطقة (خور العديد) وذكرت المصادر البريطانية انهم هاجروا بعد ان عجزوا عن دفع الاموال التي قررها عليهم شيخ ابو ظبي كجزء من الغرامة التي كان من المقرر تقديمها الى الحكومة البريطانية نظرا لقيامهم باشتباكات بحرية، وعندما وصلوا الى هناك طلبوا الامان من السلطات العثمانية الموجودة يومذاك في الاحساء فكانت تلك الهجرة بداية لمشكلات كثيرة حدثت بين قطر وابو ظبي عرفت باسم (مشكلة العديد)[3]. وخلال تلك المدة ظلت السيادة على (خور العديد) متأرجحة اذ كان الشيخ زايد بن خليفة حاكم ابوظبي يعتبرها جزءا من اراضيه، بينما اراد العثمانيون شراء ود الشيخ جاسم ال ثاني فأعلن وزير خارجيتهم ان (خور العديد) من ضمن املاك قطر، الامر الذي اثار الشيخ زايد والحكومة البريطانية التي كانت تؤيد ان (خور العديد) من املاك ابو ظبي، وعلى الرغم من تسوية الخلاف وعودة القبيسات الى ابو ظبي، الا ان العداء بين الشيخ جاسم ال ثاني والشيخ زايد الاول ظل قائماً مما ادى الى وقوع عمليات عسكرية بين الامارتين وقد وصلت تلك العمليات ذروتها عام 1888م، عندما قتل الشيخ علي الجوعان ابن الشيخ جاسم ال ثاني في معركة حدثت في بلدة الدوحة خلال هجوم شنته ابو ظبي، وقد صمم الشيخ جاسم على الانتقام لابنه.

لكن قضية السيادة على (العديد) بقيت معلقة وغير محددة واستمرت كذلك حتى قبيل الحرب العالمية الاولى[4].

اما العلاقات بين الحكومة العثمانية والحكومة البريطانية فطبقاً للاتفاقية المؤقتة عام 1913م المعقودة بين الحكومتين فان الاولى تنازلت عن كل مطالبها في قطر وانهت احتلالها لشبه الجزيرة، وكان على البريطانيين فرض سيطرتهم الكاملة وابعاد اي نفوذ اخر عن قطر والامارات، الذين قاموا بتحذير ابن سعود عام 1913 من التعرض لأية مشيخة ترتبط مع الحكومة البريطانية بعلاقات او معاهدات، وفي عام 1915 نصت اتفاقية (دارين) المعقودة بين الطرفين على الاعتراف بأبن سعود اميراً مستقلاً نظير عدم تعرضه للمشيخات التي تقع على الساحل العماني وقطر وبذلك ضمنت بريطانيا موقف ابن سعود الحيادي وقد اسفرت الحرب العالمية الاولى عن هزيمة الدولة العثمانية مما دفع بالقوة العثمانية الصغيرة الموجودة في قطر الى مغادرتها عام 1915م، ومهدت بذلك الطريق لعقد الاتفاقية البريطانية القطرية عام 1916م، والتي وقعها حاكم قطر الشيخ عبد الله بن جاسم ال ثاني (1913 – 1948)، وبيرسي كوكس المقيم البريطاني في الخليج[5].

---

(1) فاطمة الصايغ، المصدر السابق، ص270.
(2) مصطفى ابو حاكمة، تاريخ شرقي الجزيرة العربية، ترجمة وتحقيق: محمد امين عبد الله، بيروت، دار مكتبة الحياة، 1984، ص96.
(3) فاطمة الصايغ، المصدر السابق، ص273.
(4) كمال عزيز فرمان، المصدر السابق، ص82، شمس الدين الضعيفي ومحمد خليل السكسك، زايد والسياسة الخارجية، ابو ظبي، منشورات ديوان رئيس الدولة، 1991، ص63.
(5) عبد العزيز محمد المنصور، المصدر السابق، ص124 ؛ فائق حمدي طهبوب، تاريخ البحرين السياسي، دار السلاسل، الكويت، 1983، ص51.

كانت الاتفاقية التي عقدها الشيخ عبد الله بن جاسم مع الحكومة البريطانية والتي تعهدت الاخيرة فيها بحماية قطر من اي عدوان خارجي جعلت قطر تدور في فلك السياسة البريطانية في الخليج العربي، وفي الثلاثينات من القرن العشرين بدأت الشركات الاجنبية تنهال بعروضها على دول الخليج رغبة منها في الحصول على امتيازات نفطية وفي عام 1935م وافق حاكم قطر الشيخ عبد الله بن جاسم ال ثاني على منح الشركة الانكليزية – الفارسية (دارسي) امتيازاً مدته 75 عام، وعلى اثر ذلك تم تأسيس شركة تفرعت من شركة النفط الانكليزية الفارسية صارت هي المسؤولة عن نفط قطر، وعليه فقد ظلت العلاقات بين قطر والامارات هادئة، وعندما تم حل المشكلات الحدودية العالقة بينهما، فقد تنازلت الامارات عن الشريط الحدودي الذي يربط الامارات بقطر الى السعودية وانتهت معها قصة الخلاف على خور العديد[1].

3- النزاع الاماراتي – العماني:

ظهرت الكثير من المشكلات الحدودية بعد بوادر الاكتشافات النفطية الاولى فيها مطالبات عمان بمنطقة (مسكت) في امارة راس الخيمة التي تبعد نحو احدى عشر ميل من الاراضي العمانية، ومطالبتها ايضاً بمنطقة شصم في راس الخيمة التي تقع شمالاً على ساحل الخليج، وفي عام 1877 حددت عمان مطالبها من رأس الخيمة بشريط ساحلي طوله عشرة اميال كامتداد جنوبي لشبه جزيرة مسندم العمانية، وقد ساندت طهران مسقط في مطالبتها بالشريط الساحلي السابق الذكر وذلك لأدراك الايرانيين بأن (رأس مسندم) تعد من اهم النقاط الاستراتيجية على مضيق هرمز[2]، فأهميتها الاستراتيجية في الجرف القاري لرأس الخيمة كان اهم اسباب فشل المفاوضات اذ طالبت ايران وعمان بالأشراف على مدخل مضيق هرمز، وقد ظهر التأييد الايراني لسلطات عمان واضحاً في البيانات المشتركة التي اعلن عنها.

هذا من جهة، ومن جهة اخرى دخلت السعودية على خط الوساطة بين عمان والإمارات، وذهب موفد من الخارجية السعودية الى مسقط للبحث في الازمة تم التوصل الى اتفاق بين مسقط ورأس الخيمة حصلت مسقط بموجبه على الشريط الساحلي الذي طالبت به، الا ان المشكلة الحدودية لم تنته فقد رفض مشايخ قبائل الشريط الاتفاق لما سببه من فصل بين الاراضي ومالكيها وطالبوا في مذكرات رفعت الى الشيخ زايد بن سلطان ال نهيان بالتدخل لحل المشكلة القائمة وقد طالبت بعض قبائل الشحوح بالانفصال عن كل من مسقط ورأس الخيمة وبإقامة امارة ثامنة ضمن امارات الساحل، ولم يقتصر نزاع السلطنة الحدودي مع امارة رأس الخيمة، بل يشمل بعض امارات الساحل العماني الاخرى [3].

تزايد القلق الاماراتي من تفاقم الازمة الحدودية مع عمان، وقد جرت وساطة بريطانيا وقتذاك لتهدئة الموقف.

ويمكن ان نلاحظ ان مساعي الوساطة السعودية قد تعثرت تاريخياً لأسباب عدة، كان في طليعتها العلاقة التي كانت متأزمة بين الرياض ومسقط، فقد كان الموقف العماني الاخطر لاتفاق امارات الساحل والسعودية حول الحدود بينهما، الذي رأت فيه سلطنة عمان تنازلاً من امارات الساحل عن حقوق لا تملكها، كذلك كان الملف الحدودي بين السعودية وعمان ضاغطاً بثقله على هذه العلاقات، بيد ان طبيعة المناخ الاقليمي السائد لم يكن يسمح للأمارات بالتوجه الى غير الرياض في نزاعها مع مسقط ذلك ان الرياض كانت تمثل الحد الادنى. فأمارات الساحل التي كانت تحتفظ بعلاقات حسنة مع دول الجوار لم يكن بمقدورها الاعتماد على جيرانها بسبب تحالفاتها مع دول أخرى، هذا الامر عززته التدخلات الايرانية وبالتالي كان هناك شك كبير في حيادها ولم يكن في مقدورها الاعتماد على دولة اخرى بسبب توتر علاقاتها مع مسقط. وعلى الرغم من تغير مناخ البيئة الاقليمية في تلك المدة الا ان ظروفاً اخرى حالت دون تبدل الخيار الاماراتي في اللجوء الى الرياض. بعد ذلك تم زيارة الرياض ووقع خلالها اتفاقية ترسيم الحدود بين البلدين وبذلك تكون السلطنة عمان قد قبلت بالاتفاقية التي ابرمتها الرياض مع ابو ظبي، وتكون السعودية قد رضيت بالحدود التي رسمتها بريطانيا مع السلطنة ايام (الحماية) البريطانية[4].

(1) فاطمة الصايغ، المصدر السابق، ص276.
(2) عبد الجليل زيد، امن الخليج العربي بعد الحرب الباردة، دار النهار، بيروت، 1997، ص175.
(3) عبد الجليل، المصدر نفسه، ص176.
(4) كمال عزيز فرمان، المصدر السابق، ص85.

الخاتمة

- ان موقع الخليج العربي المهم والمتميز جعله عرضة لكثير من الحملات التي قامة بها الدول الكبرى من اجل السيطرة على ثرواته ولاسيما امارات الساحل العماني التي كانت ذات موقع متميز في الخليج العربي.
- ان التجارة التي نشأة في تلك الامارات جعلها محط انظار الكثير من التجار بسبب السياسة التجاري التي اتبعها شيوخ المنطقة وبالأخص شيخ امارة دبي، لاسيما وأنها كانت حلقة وصل للكثير من الدول المجاورة وغير المجاورة. هذه التجارة الناجحة جعلت من امارات الساحل محط اطماع بريطانية.
- بعد ما ذكر جعل بريطانية تعقد معاهدات وهذه ان المعاهدات التي عقدت بين امارات الساحل وبريطانية في شتى المجالات كانت تبين مدى اطماع الادارة البريطانية على الرغم انها بدئت من بداية القرن التاسع عشر عام 1820 لكن كانت أكثر المعاهدات تقيد هي التي عقدة نهاية القرن التاسع عشر 1892 بعد ان أدركت الادارة البريطانية اكثر اهمية المنطقة.
- كانت الادارة البريطانية تعمل على ادارة امارات الساحل مع ما يتناسب مع مصالحا وهذا يظهر في تدخلها في حل المشاكل الحدودية التي كانت فيها تؤيد طرف دون اخر وتتغير عليه لظروف معينه تلائمهم على حساب الاخر.

لم تكن السياسة البريطانية اتجاه امارات الساحل هي موقع انتقاد فقط بل كانت لها ايجابيات هي:

- لولا الوجود البريطاني في امارات الساحل لكانت اصبحت محط صراعات لجميع الدول المتضاربة لاسيما بعد الحرب العالمية الاولى.
- ان بريطانية قدمت الكثير من المساعدات لإمارات الساحل لاسيما ايام الازمة العالمية خاصة في ايام التي سميت بأيام البطاقة.
- كان لها دور كبير في قضية الحدود سواء كانت بين الامارات نفسها او مع جيرانها وإظهارها بشكلها النهائي وحسب حدود رسمت بغض النظر كانت حدود نفطية او غيرها.

المصادر:

الكتب العربية والمعربة:

1. مصطفى عبد القادر النجار ومحمد وصفي، جزيرة خارج من جزر الخليج العربي، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، 1983.
2. عبد الامير محمد امين، القوى البحرية على الخليج العربي في القرن الثامن عشر، بغداد، 1966.
3. عبد العزيز عبد الغني ابراهيم، بريطانيا ومشيخات الساحل العماني، دراسة في العلاقات التعهدية، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، 1978.
4. خالد بن محمد مبارك القاسمي، التطور التاريخي لقيام دولة الامارات العربية المتحدة، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 2009.
5. جمال زكريا، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، جـ4، دار الفكر العربي، القاهرة، 2001.
6. سيد نوفل، الخليج العربي والحدود الشرقية للوطن العربي، بيروت، 1969.
7. خالد بن محمد مبارك، التطور التاريخي لقيام دولة الامارات العربية المتحدة، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 2009.
8. صلاح العقاد، التيارات السياسة في الخليج العربي من بداية العصور الحديثة حتى ازمة 1990-1991م، مكتبة الانكلو مصرية، 1993.
9. فالح حنظل، المفصل في تاريخ الامارات العربية، ج2، ابو ظبي، 1983.

10. خالد محمد مبارك القاسمي، الخليج العربي في عالم متغير رؤية تاريخية سياسية، ج1، المكتب الجامعي، الاسكندرية، 2000.
11. محمد فارس الفارس، الاوضاع الاقتصادية في امارات الساحل (دولة الامارات العربية المتحدة حالياً) 1865–1965م، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، 2000.
12. فؤاد سعيد، سياسة بريطانيا في الخليج العربي خلال النصف الاول من القرن التاسع عشر، مطبعة ذات السلاسل، الكويت، (د.ت).
13. احمد علي السخني، الشيخ زايد فلسفة الحكم وانبعاث امة، الاردن، 1998.

الكتب الانكليزية:

1. Saldnha ،précis of tarkish Arabia of fairs ،1807 – 1905 ،Calcutta ،1960
2. Anita L.P.Bardett ،Records of Dutai ،1761 – 1960 ،voi 2 ،1905 – 1932
3. G.W.Bentlg ،tle development of air rote in the persiar calg ،treas ،1933 ،vol.xx

الرسائل:

1. زهير قاسم محمد السامرائي، الموقف العربي والاقليمي من قرار الانسحاب البريطاني من الخليج العربي 1968–1971م، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة تكريت، 2005.
2. صباح نور الدين رشيد، الخليج العربي خلال الحرب العالمية الاولى 1914–1918، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية التربية، جامعة البصرة، 1990.
3. احمد حسين طه السامرائي، الموقف العربي والدولي من امتلاك ايران للجزر العربية الثلاث 1971، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية التربية، جامعة تكريت، 2004.
4. ابتسام عبد الامير حسون، دولة الامارات العربية المتحدة، دراسة في الاحوال السياسية والاجتماعية والاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1983.
5. كمال عزيز فرمان، السعودية وامن الخليج العربي في ظل الوضع الدولي الجديد 1990 –2000، اطروحة دكتوراه غير منشورة، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، 2004.
6. محمد حسين العيد روس، جمهورية إيران الاسلامية والجزر العربية 1997–2000، ج 5، دارالعيد روس للكتاب الحديث، الأمارات 2002.
7. فاطمة الصايغ، الامارات العربية من القبلية الى الدولة، ط1، مركز الخليج للكتب، دبي، 1997.
8. محمد عدنان، صراع القوى في المحيط الهندي والخليج العربي جذوره التاريخية وابعاده، دار دمشق للنشر، 1983.
9. احمد قاسم البوريني، الامارات السبع على الساحل الاخضر، دار الحكمة، (د.م)، (د، ت).
10. مصطفى ابو حاكمة، تاريخ شرقي الجزيرة العربية، ترجمة وتحقيق: محمد امين عبد الله، بيروت، دار مكتبة الحياة، 1984.
11. شمس الدين الضعيفي ومحمد خليل السكسك، زايد والسياسة الخارجية، ابو ظبي، منشورات ديوان رئيس الدولة، 1991.
12. فائق حمدي طهبوب، تاريخ البحرين السياسي، دار السلاسل، الكويت، 1983.
13. عبد الجليل زيد، امن الخليج العربي بعد الحرب الباردة، دار النهار، بيروت، 1997.

الصحف والمجلات:

1. روزماري سعيد زحلان، النزاع حول الجزر العربية في الخليج العربي 1928–1971، دراسة العلاقات العربية الايرانية ودور بريطانيا فيها، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد 6 لسنة 1967، نيسان، الكويت.